الأمم المتحدة

A/HRC/RES/12/10

الجمعية العامة

Distr.: General
12 October 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية عشرة
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

١٠/١٢
متابعة الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالتأثير السلبي لتفاقم أزمة الغذاء العالمية على إعمال الحق في الغذاء للجميع

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يعيد تأكيد جميع القرارات والمقررات السابقة المعتمدة في إطار الأمم المتحدة بشأن الحق في الغذاء، ولا سيما قراري المجلس دإ-١/٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ و٦/٩ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨،

وإذ يشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، ولا سيما الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في القضاء على الجوع والفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ يشير إلى نتائج المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الأحيائية، الذي عقد في روما في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨،

وقد عقد العزم على العمل لضمان مراعاة منظور حقوق الإنسان على المستويات الوطني والإقليمي والدولي في التدابير المتخذة للتصدي لأزمة الغذاء العالمية الحالية،

* القرارات والمقررات التي يعتمدها مجلس حقوق الإنسان سترد في الفصل الأول من تقرير المجلس عن دورته الثانية عشرة (A/HRC/12/50).

(A) GE.09-16583 161009 221009

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يرحب بحلقة النقاش المتعلقة بإعمال الحق في الغذاء في سياق الأزمة الغذائية العالمية التي عقدها المجلس في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، وهي الحلقة التي أتاحت الفرصة للأشخاص المتأثرين بالأزمة للمشاركة والإسهام في المناقشات،

وإذ ينوه بفرقة العمل التي أنشأها الأمين العام، ويؤيد مواصلة الأمين العام جهوده في هذا الصدد،

وإذ يسلِّم بالطابع المعقد لأزمة الغذاء العالمية الحالية، التي نشأت عن تضافر عدة عوامل رئيسية، هيكلية وظرفية على السواء، وتأثرت سلباً أيضاً بمجموعة عوامل، منها التدهور البيئي والجفاف والتصحر وتغير المناخ على الصعيد العالمي والكوارث الطبيعية والافتقار إلى التكنولوجيا اللازمة، وإذ يسلّم أيضاً بأن مواجهة التهديدات الرئيسية للأمن الغذائي تتطلب التزاماً قوياً من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي ككل،

وإذ يساوره القلق من أن آثار أزمة الغذاء العالمية لم تنته بعد وأنها تستمر في إفراز عواقب وخيمة على أكثر الناس ضعفا، لا سيما في البلدان النامية، والتي تفاقمت بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية،

١- *ينوه مع التقدير* بتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/HRC/12/31) ويحيط علماً بتوصياته؛

٢- *يعرب عن بالغ قلقه* من أن أزمة الغذاء العالمية الحالية لا تزال تقوض على نحو خطير إعمال الحق في الغذاء للجميع، لا سيما فيما يخص سدس سكان العالم، وفي المقام الأول في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً التي تعاني الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي؛

٣- *يشجع* الدول على أن تراعي منظور حقوق الإنسان عندما تقوم بوضع أو مراجعة استراتيجياتها الوطنية لإعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع، وهو ما يمكن أن يشمل جملة أمور، منها تحديد القطاعات السكانية المعرضة لانعدام الأمن الغذائي واعتماد تشريعات وسياسات مناسبة ذات إطار للحق في الغذاء وتحديد آليات لضمان المساءلة لكي يتمكن أصحاب الحقوق من المطالبة بحقهم في الغذاء ووضع آليات وعمليات تكفل مشاركة أصحاب الحقوق، ولا سيما أكثرهم ضعفاً، في رسم هذه التشريعات والسياسات ورصدها؛

٤- *يشجع أيضاً* جميع الدول على الاستثمار أو تشجيع الاستثمار في الزراعة والهياكل الأساسية الريفية بطريقة تتيح تمكين أكثر الفئات ضعفاً وأشدها تأثراً بالأزمة الحالية من ضمان إعمال حقها في الغذاء؛

٥- *يهيب* بالدول، على المستوى الفردي وعن طريق التعاون والمساعدة على المستوى الدولي، وبالمؤسسات المتعددة الأطراف وسائر الجهات المعنية ذات الصلة، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان إعمال الحق في الغذاء بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان،

وأن تنظر في إعادة النظر في أي سياسة أو تدبير يمكن أن يكون له تأثير سلبي على إعمال الحق في الغذاء، ولا سيما حق كل إنسان في أن يعيش في مأمن من الجوع، وذلك قبل وضع هذه السياسة أو هذا التدبير؛

٦- *يشدد على* أنه يقع على عاتق الدول التزام أساسي بأن تبذل قصارى جهدها لتلبية الاحتياجات الغذائية الحيوية لسكانها، وبخاصة احتياجات الفئات والأسر الضعيفة، بوسائل منها تعزيز برامج مكافحة سوء التغذية لدى الأم والطفل، وزيادة الإنتاج المحلي لهذا الغرض، بينما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، عن طريق استجابة منسقة وبناء على الطلب، بدعم الجهود الوطنية والإقليمية من حيث توفير المساعدة اللازمة لزيادة إنتاج الأغذية، وبخاصة عن طريق المساعدة الإنمائية الزراعية، ونقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدة لتطوير زراعة المحاصيل الغذائية، وتقديم المعونة الغذائية، مع التركيز بصفة خاصة على بُعد مراعاة المنظور الجنساني؛

٧- *يشجع* جميع المنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة على أن تراعي منظور حقوق الإنسان والحاجة إلى إعمال الحق في الغذاء للجميع في ما تعده من دراسات وبحوث وتقارير وقرارات بشأن الأمن الغذائي؛

٨- *يطلب إلى* المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء أن يواصل تعزيز الحق في الغذاء، على النحو المبين في ولايته، وأن يواصل، في إطارها أيضاً، متابعة أزمة الغذاء العالمية من خلال الحوار المتواصل مع أصحاب المصلحة على المستويات كافة، ومع جميع المنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، من أجل الإسهام في تحديد السبل الكفيلة بإعمال الحق في الغذاء؛

٩- *يطلب أيضاً* إلى المقرر الخاص أن يقوم، في إطار ولايته، بإبلاغ المجلس عن الأزمة، وعن أثر الأزمة على إعمال الحق في الغذاء، وعن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي لأزمة الغذاء العالمية وفي تنفيذ أفضل الممارسات الآخذة في التبلور في هذا الصدد، والعراقيل التي تعترض سبيل هذا التنفيذ؛

١٠- *يطلب إلى* مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن توجه عناية جميع المنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة إلى هذا القرار؛

١١- *يقرر* أن يُبقيَ تنفيذ هذا القرار قيد نظره.

الجلسة الثلاثون
١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

[اعتمد دون تصويت.]